جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	ابتهال علي جاسم			
أسم المشرف	أ.د. محمد علي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	أثر المقدرة الجوهرية الضريبية في تكاليف الامتثال بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	جرى في هذا البحث تحليل ومُناقشة موضوع" أثر المقدرة الجوهرية الضريبية في تكاليف الامتثال" بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة، ولذلك فإنها تعد محاولة لإثارة اهتمامهم بموضوع مدى تأثير المقدرة الجوهرية الضريبية في تكاليف الامتثال، وهو ما يدعو إلى ضرورة الخوض التجريبي لبحث العلاقة بينها. لقد انطلق البحث من مشكلة معبر عنها بعدد من التساؤلات التطبيقية والفكرية، استهدف من الإجابة عنها استجلاء الفلسفة النظرية والدلالات الفكرية للمتغيرين. ولتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث, تمَّ صياغة عدد من الفرضيات كإجابات تخمينية مؤقتة عن مشكلة البحث, وقد جرى اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها, فضلاً عن المقابلات الشخصية والرجوع للسجلات المالية الخاصة بمجتمع البحث. ولتحليل بيانات البحث تم استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science, SPSS), ومن اهم الأدوات الاحصائية التي تم استخدامها في التحليل هي(الانحراف المعياري والانحدار الخطي البسيط والنسبة المئوية والتكرارات والوسط الحسابي والفا كرونباخ واختبارF واختبارT) للوصول إلى النتائج. وتوصل البحث إلى وجود ارتباطاً معنوياً سلبياً بين المقدرة الجوهرية الضريبية وتكاليف الامتثال. وكذلك ضعف اهتمام المنظمات عينة البحث بالمقدرة الجوهرية الضريبية رغم تأثيرها في تخفيض تكاليف الامتثال، وايضاً توصل البحث بعدم وجود خدمات ضريبية حقيقة تقدمها الإدارة الضريبية مما جعل اغلب المنظمات تستعين بالمستشارين والخبراء للحصول على المعلومات والتوجيهات لاستكمال إجراءات الضريبة مما ساهمت في رفع تكاليف الامتثال. بالمقابل تم تقديم توصيات تتماشى وواقع الاستنتاجات.			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	الاء ضياء نصيف				
أسم المشرف	أ.م.د.علي محمد ثجيل				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	استخدام طرائق التقييم في تحديد وعاء الضريبة العقارية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب				
السنة	٢٠١٦				
اللغة	العربية				
الخلاصة	ان مهنة التقييم العقاري من المهن التي لازالت عملية تنظيمها في بدايتها وخصوصا في الدول العربية ومنها العراق ، على الرغم من ممارستها منذ زمن بعيد وان عملية تقدير اقيام العقارات تتطلب من الجهات التي تقوم بهذه المهمة ان تعتمد خطوات واضحة ومحددة يتم من خلالها الوصول الى القيمة بناءا على الاساس المعتمد في التقييم يهدف البحث الى تسليط الضوء على الضوابط المعتمدة في تقدير اقيام العقارات والصادرة عن اللجان المشتركة وفقا لقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٨ تقدير قيمة العقار ومنافعه وتحليل تلك الضوابط فضلا عن تسليط الضوء على معايير التقييم فيما يخص طرائق التقييم العقاري ومحاولة تطبيقها على بيانات حقيقية والمفاضلة بينها وبين التقدير وفق الضوابط والاجراءات حسب المعطيات الضريبية في العراق ، وعلى هذا الأساس تم صياغة فرضية رئيسية للبحث مفادها هو وجود علاقة بين طريقة تقدير قيمة العقار والتحديد الدقيق لوعاء الضرائب العقارية . وقد تناول البحث في الجانب النظري مفهوم العقار وانواعه وايراداته والضرائب العقارية فضلا عن مفهوم التقييم العقاري اما الجانب العملي فقد تضمن دراسة وتحليل الضوابط مع بعض الحالات العملية من واقع المعاملات والسجلات كما تم استخدام طرائق التقييم على نفس العينة من العقارات وتحديد الفرق بين اعتماد ضوابط الهيئة وبين اعتماد طرق التقييم .				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	انتظار راظي شعبان				
أسم المشرف	أ.د.موفق عبد الحسين محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	اثر الحوكمة الضريبية في الأداء الضريبي دراسة استطلاعية في الهيئة العامة للضرائب				
السنة	٢٠١٦				
اللغة	العربية				
الخلاصة	سعى هذا البحث إلى تحديد اثر الحوكمة الضريبية (المتغير المستقل) بمتغيراته الفرعية التي تضمن قواعد الحوكمة (الشفافية , المساءلة ,المسؤولية , الانضباط ,العدالة , الاستقلالية) في الاداء الضريبي (المتغير المعتمد) باعتباره بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب انطلاقا من مشكلة رئيسية (هل أن الحوكمة الضريبية تسهم في ضمان دقة احكام الأداء الضريبي). ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في الوقوف و استكشاف الدور الذي تؤدية الحوكمة الضريبية في ضمان دقة واحكام الاداء الضريبي ، اضافة الى استعراض وتوضيح الأطار النظري والفكرية لمتغيرات البحث .				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	بان عبد الكاظم
أسم المشرف	أ.م.د. بشير علوان حمد

الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	لقد تمثلت مشكلة الدراسة بضعف دور ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة منها في العراق ، وتكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية ، ويسعى البحث الى تفعيل دور هذه الضريبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتحديد المشاكل التي يمكن معالجتها عن طريقها , وذلك عن طريق تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الضريبة في الاقتصاد العراقي, وقد أنطلق البحث من فرضية مفادها (ان لضريبة الدخل دوراً مهماً في معالجة المشاكل الاقتصادية وجذب الاثار الاقتصادية المرغوبة). وقد شملت بيانات الدراسة المدة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٢ للمتغيرات (ضريبة الدخل , ايرادات النفط) كمتغيرات مستقلة و(الانفاق الاستهلاكي الخاص , الانفاق الاستثماري الخاص , الرقم القياسي للأسعار , فائض الطلب , الدخل القومي) كمتغيرات تابعة . ولغرض تحليل هذه البيانات والوصول الى النتائج تم توظيف مجموعة من الأساليب الاحصائية الوصفية والتحليلية (النسب المئوية , الأنحرافات المعيارية , المتوسطات الحسابية , اختبارات F و T , البرنامج الاحصائي SPSS) , وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف دور ضريبة الدخل بتحقيق الأهداف الاقتصادية وضعف مساهمتها في الدخل القومي وذلك لأعتماد الاقتصاد العراقي بالدرجة الرئيسية على ايرادات النفط.			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	بدور فاضل علوان
أسم المشرف	أ.م.د.نضال رؤوف احمد
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الرقابة الإدارية في تحسين كفاءة الفحص الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	ان الرقابة الادارية هي من الوسائل المهمة في العمل الاداري لأنها تعمل على مراجعة وتدقيق العمل المنجز ومعالجة الاخطاء المستكشفة في العمل ومنع حدوثها والتحقق من مدى تنفيذ الاهداف المخطط لها, وعليه فأن هذا ينعكس على رفع كفاءة اداء الفاحص الضريبي وإنجاز العمل بأسرع وقت ممكن وبأعلى كفاءة وتقليل الفجوات التي قد تحدث بين اطراف التحاسب الضريبي. وتكمن مشكلة البحث عبر تعقد اجراءات الفحص الضريبي المتبعة في الهيئة العامة للضرائب والتداخل الوظيفي الحاصل في الكثير من الأقسام التي يمكن صياغتها عن طريق التساؤلات الآتية: هل تعمل الرقابة الادارية على تقويم اداء وزيادة كفاءة عمل الفاحص الضريبي؟ وهل ان تطبيق الرقابة الإدارية يؤدي الى اكتشاف الأخطاء أثناء عملية الفحص؟ وهدف البحث الى بلورة اطار نظري شامل لموضوع الرقابة الادارية والفحص الضريبي, والتعرف على آليات واجراءات واساليب الرقابة الإدارية من لدن الادارة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب, والتعرف على اهمية اعتماد اجراءات الرقابة الإدارية على اجراءات الفحص الضريبي, والتعرف على المتطلبات اللازمة لتحقيق فاعلية الرقابة الادارية من اجل تقويم الفحص الضريبي. وتم صياغة فرضية البحث على انه "هناك علاقة ارتباط وتأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية وتحسين كفاءة الفحص الضريبي". واستخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي في ما يخص الجانب النظري, والحالات العملية والاستبانة في ما يخص الجانب العملي			

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	حيدر مطشر معيجل			
أسم المشرف	الأستاذ الدكتور محمد علي العامري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	أثر التدقيق الاستراتيجي في أداء التحاسب الضريبي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب	
السنة	٢٠١٦	
اللغة	العربية	
الخلاصة	يكـُّمن تـَّوجه الدراسة الرئيسي من خلال السعي إلى الممازجة بين الفكرين الضريـَّبي والاسـَّتراتيجي، فقد توخـُّت الدراسة هدفاً نهائياً وهو الاستدلال وبلورة تصور واضح عن الكيفية التي يمكن إن ُيدار و ُيراقب بها نظام التحاسب الضريبي من لدن السلطة المالية بهدف ضمان الرقي بأداه، فقد انطلقت الدراسة من مشـُّكلة ُمعبر عنها بعدد من التساؤلات الفكرية والتطبيقية، كان الغرض منها استجلاء الدلالات الفكرية للظواهر المدروسة (التدقيق الاستراتيجي كمدخل معاصر يسهم في تحقيق الموائمة بين حقلين معرفيين هما التدقيق الداخلي و الإدارة الإستراتيجية ، وبين ظاهرة التحاسب الضريبي بصفته نظاماً يترجم مضامين السياسة الضريبية المصاغة بنصوص تشريعية ويحولها إلى ارض الواقع بدلالة الإيرادات المحصلة) ، فهما ظواهر لم تأخذ نصيبها من الدراسة العلمي بشكل كافٍ وهي ما زالت محل جـَّدل وحوار وعدم اتفاق بين الباحثين قد يرجع ذلك إلى حداثة المدخلين المذكورين على البيئة العربية عامة والبيئة العراقية خاصة، ومن ثم سعت الدراسة إلى قياس العلاقـــة والأثـــر المتبادل وإمكانية تطبيقها في مجال وعينة الدراسة. وإسترشـَّـاداً بالمشكلة والهدف المذكور تم بناء مخطط فرضي تضمن متغيرات الدراسة ، واعتمادا على حركة المخطط جرى استنباط مجموعة فرضيات كحلول أولية سُـــخِّر مضمونها لتفسير العلاقة بين الظواهر، و لاختبار صحة الفرضيات ونظراً لكون الهيئة العامة للضرائب هي الجهة المعنية بالنهوض بالواقع الضريبي في العراق تم اختيار عينة عشوائية لتمثل مجتمع الدراسة ، إذ شملت العينة 22 فرداً وهو ما يمثل ٧٠٪ من المجتمع الكلي للدراسة، ممثلة بالمدير العام ووكلائه ومدراء الأقسام ومدراء الفروع العاملين في الهيئة العامة للضرائب، وتم جمع المعلومات عن عينة الدراسة باستخدام استمارة الاستبانة وعـُّولجـــت البيانات باستخدام مجموعة من الأَساليب الإحصائية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على برنامج SPSS للوصول إلى النتائج ، فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث .	

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	خلدون سلمان احمد
أسم المشرف	م. د وفاء عبد الأمير حسن الدباس

الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**(التزام مراقب الحسابات بقواعد السلوك المهني وأثره على الحصيلة الضريبية - بحث تطبيقي في عينة من الشركات المسجلة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**ينطلق البحث من مشكلة مفادها ضعف التزام بعض مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني مما انعكس ذلك على أدائهم في إنجاز المهام الموكلة اليهم وانعدام ثقة الإدارة الضريبية، وعدم اعتمادها للقوائم المالية المدققة والمصادق عليها من مراقبي الحسابات، في عملية التحاسب الضريبي مما يؤثر في الحصيلة الضريبية.** **ويسعى البحث إلى تسليط الضوء على دراسة قواعد السلوك المهني العراقية، والأمريكية، والدولية، وأهمية التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني، وأهمية اعتماد الإدارة الضريبية على القوائم المالية المدققة، والمصادق عليها من مراقبي الحسابات، وأثرها في الحصيلة الضريبية، وتعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية من جهة، والمكلفين بدفع الضريبة ومراقب الحسابات من جهة أخرى عبر التزامه بقواعد السلوك المهني، وعلى هذه الأساس تم صياغة فرضية رئيسة للبحث التي مفادها لا يلتزم بعض مراقبي الحسابات في العراق بقواعد السلوك المهني مما يؤثر في الحصيلة الضريبية .** **وقد تناول البحث أيضاً دراسة وتحليل بعض الحالات العملية لعينة عشوائية من القوائم المالية للشركات المسجلة في قسم الشركات - الهيئة العامة للضرائب وتم عرض (٧) حالات عملية لشركات مختلفة النشاط، لقياس مدى التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني عند القيام بواجبهم المهني، و مدى اعتماد الإدارة الضريبية على هذه القوائم في تقدير ضريبة الدخل، وأسفرت نتائج البحث عن مجموعة استنتاجات كان من أهمها: إن استقلالية مراقب الحسابات ذهنياً وحيادياً وتجرده من أيه مصالح ذاتيه قد تحيده عن الموضوعية، والأمانة عند القيام بواجبه المهني، وإبداء الرأي الفني، والمحايد يؤدي إلى تعزيز الثقة، والمصداقية بالقوائم المالية المدققة، والمصادق عليها من قبله، والمقدمة للإدارة الضريبية واعتمادها في عملية التحاسب الضريبي مما يؤثر في الحصيلة الضريبية. أما أهم التوصيات هي: ضرورة التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني عند القيام بواجبهم المهني، وإبداء الرأي الفني والمحايد حول ما تتضمنه القوائم المالية بيانات مما يعزز الثقة بهذه القوائم واعتمادها من الادارة الضريبية**			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	سحر خليل اسماعيل				
أسم المشرف	أ.د.محمد علي ابراهيم العامري				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي مقابل الرافعة المالية بحث تطبيقي				
السنة	٢٠١٦				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تزايد الاهتمام عالميا بالاستئجار التمويلي بوصفة مصدر تمويل بديلاً لمصادر التمويل التقليدية ذو تقنية مميزة لملاستفادة من منفعة الأصل من خلال استعماله وليس تملكه ، قد تناول هذا البحث بالتحليل والمناقشة البيانات المالية لبعض الشركات المختارة لإظهار الميزة الضريبية لكل من الاستئجار التمويلي والرافعة المالية والمفاضلة بينهما واللذان يشكلان البعدين الرئيسين لمشكلة البحث ، لذا يسعى هدف البحث إلى بيان أي مصدر من المصدرين الاستئجار التمويلي والرافعة المالية للشركات يحقق مزايا ضريبية أكبر وأي منهما يحقق أحلى وفر ضريبى و بيان تأثيرها على أرباح الشركة. ومن اجل تحقيق هدف البحث تم اختيار بعض من الشركات المستأجرة للأصول الرأسمالية وهي (الشركات النفطية الشركات الصناعية وشركات المقاولات العامة المساهمة المحدودة اذ استخدم في التحليل طريقة صافي القيمة الحالية لاستخراج تكاليف الاستئجار والرافعة المالية ، وطريقة صافي مزايا وفوائد الاستئجار لبيان مصدر التمويل الأفضل الذي يحقق ميزه ضريبية . حيث أظهرت نتائج البحث أن الاستئجار التمويلي يحقق قيمة حالية منخفضة للتكاليف مقارنة مع الرافعة المالية، كما توصل البحث إلى نتيجة أن الاستئجار التمويلي والرافعة المالية تحقق وفورات ضريبية تختلف مصادرها بحسب ميزة كل منها . وأن تحقيق الوفر الأكبر للشركات يسهم في تخفيض الضرائب المفروضة ومن ثم تحقيق أرباح أفضل، وهو ما تفضله معظم الشركات.				

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	سعد علي عبد هندي			
أسم المشرف	أ.د. بلاسم جميل خلف			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٣			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تناول هذا البحث أحد الموضوعات المهمة وهو موضوع دور النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي وقد بحث تناول مفهوم العدالة الضريبية في توزيع الأعباء العامة ، إذ ان العدالة الضريبية هي الوجة الاخر للعدالة الاجتماعة، التي تتمثل بالتقليل من حدة التفاوت والاختلاف في توزيع الدخول والثروات بين افراد المجتمع . ويهدف البحث الى ابراز دور النظام الضريبي في العراق ومدى ومساهمة في اعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاهداف الاجتماعية وختبار فرضية البحث. إذ انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها(ضعف ارتباط التغيرات في الحصيلة الضريبية مع التغيرات في الدخل القومي). وقد شملت بيانات الدراسة المدة الزمنية الممتدة من 2003-2013 لمتغيراتها الناتج المحلي الاجمالي والنفقات التحولية والحصيلة الضريبية بشقيها المباشرة، وغير المباشرة, ولغرض تحليل هذه البيانات والوصول الى النتائج تم توظيف مجموعة من الأساليب الاحصائية الوصفية، والتحليلية (النسب المئوية ,الانحرافات المعيارية ,المتوسطات الحسابية ,اختباراتT وF,البرنامج الاحصائي Spss var20).			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب

أسم الباحث	سلام خليفة عبود
أسم المشرف	ا.م.د. سالم عواد هادي الزوبعي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	دور قانون بنفورد في كشف الاحتيال الضريبي للنشاط المالي في الشركات - بحث تطبيقي في الهيأة العامة للضرائب
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	ان عملية الاحتيال المالي والمتمثلة بالغش والتلاعب والتهرب الضريبي اثرت وبشكل كبير على اقتصاديات كثير من الدول وذلك من خلال استخدام ممارسات ووسائل حديثة من خلالها يستطيع المكلفين الذين ينوون القيام بعملية الاحتيال المالي بالقيام بمثل تلك الجرائم ومن هذه الممارسات استخدام المحاسبة الابداعية التي تساعدهم على تنفيذ تلك الجرائم مستغلين بذلك بعض الثغرات القانونية او مخالفة القوانين. ان هدف البحث هو التعرف على مفهوم المحاسبة الابداعية واشكالها واساليبها وسبل معالجتها واثارها وكذلك التعرف على الاحتيال المالي وذلك من خلال التعرف على مفهوم الاحتيال المالي واسبابه وسبل معالجتة وكذك التعرف على مفهوم التهرب الضريبي وصوره واسبابه وتاثيراته وسبل معالجته , فضلا على التعرف على احدى الوسائل الحديثة لاكتشاف الاخطاء والتلاعب وهو قانون بنفورد الذي سنقوم بالقاء الضوء على مفهومة والعمل على استخدامة وكذلك القيام بالتحليل الرقمي على مجموعة من الشركات المدرجة في الهيئة العامة للضرائب ونتائج التحليل للقانون ودوره في اكتشاف الاحتيال والغش الضريبي .

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	صادق جعفر كاظم
أسم المشرف	أ.م.د. نضال رؤوف أحمد

الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	أثر إدارة الأرباح في تحديد الحصيلة الضريبية (بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة)			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية أعداد القوائم المالية وعرضها التي تبين نتائج إعمال الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية في اطار معايير المحاسبة الدولية, وتهدف هذه المعايير إلى سلامه وموضوعية القياس والإفصاح المحاسبي والابتعاد عن التحييز الشخصي, والعدالة في العرض, ألا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية البديلة وكذلك المرونة في تعجيل او تأجيل الإيرادات والمصروفات الناتجة عن استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي, قد ينتج عنها قوائم مالية مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية , حيث يقوم المالكين بتفويض المدراء السلطة اتخاذ القرارات من خلال التدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في الأرقام المعلن عنها وصولا إلى الربح المستهدف مستغلة بذلك المرونة في المبادئ والمعايير المحاسبية وبما يحقق أهداف الإدارة وعلى حساب مصلحة الأطراف الأخرى, وتهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح وما هو تأثيرها على وعاء ضريبة الدخل أذ انطلق البحث من فرضية مفادها, تقوم الإدارة في الشركات المساهمة بممارسة إدارة الأرباح من خلال التدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في رقم الأرباح المعلن عنها وصولا إلى الربح المستهدف من اجل التهرب الضريبي, من هنا يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على طبيعة إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها في الكشف عن تلك الممارسات والحد منها , في عينة مكونة من (٣٠) شركة تم اختيارها من خمسة قطاعات اقتصادية مختلفة الأنشطة (مصارف, صناعة, زراعة, تأمين, خدمات) وللمدة من(٢٠١١-٢٠١٣) ولتحقيق هذا الهدف تم استعمال أنموذج ميلر لقياس ممارسات إدارة الأرباح الكمية وحجم الملاحظات المكتشفة والتي تندرج تحت مفهوم إدارة الأرباح واثرها في تحديد وعاء ضريبة الدخل, وفي ضوء ذلك تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: تمارس الشركات المساهمة العراقية إدارة الأرباح عند أعداد القوائم المالية وعرضها من خلال التدخل المقصود في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو خارجها , وان سبب لجوء إدارة الشركات لممارسة إدارة الأرباح هو وجود مجموعه من الدوافع والمحفزات قسم منها دوافع ذاتية (شخصية) تتعلق بمصلحة الإدارة بهدف تحسين مقاييس الأداء وزيادة حوافزها الإدارية والقسم الأخر دوافع خارجية مثل التأثير على أسعار الأسهم وتقليل التكاليف السياسية والمدفوعات الضريبية , وان يقظة وكفاءة مراقبي الحسابات في اكتشاف إدارة الأرباح هي اهم وسيلة لمكافحة تلك الممارسات والحد منها لان , هذه الأساليب تتعارض مع الاتجاه العام للمعلومات المحاسبية كونها تحقق أهداف الإدارة على حساب الأطراف الأخرى ومنها			

	(الإدارة الضريبية) وأخيرا يتم تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء ما توصل الية البحث من نتائج أهمها : عند وضع أي معيار محاسبي لابد من تخفيض عدد البدائل المتاحة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي , مع وضع ضوابط لاستخدام كل بديل بقصد التوصل إلى مقترحات من شأنها وضع قواعد وأحكام تقلل الاجتهاد الشخصي , مع ضرورة وضع إجراءات رادعة بحق المحاسبين والمدققين الذين يتماهون في اتباع إدارة الأرباح تحقيقا لرغبات الأخرين ومنعهم من مزاولة المهنة وخاصه في الوقت الحاضر لارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري المستشري في البلد , وكذلك العمل على رفع كفاءة الأجهزة الرقابية من خلال المؤسسات المهنية بإقامة ندوات وألقاء المحاضرات ودورات تدريبية لمتابعة التطورات التي تحدث في معايير المحاسبة والتدقيق.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	صلاح حسن باهي			
أسم المشرف	م.د.عبيد خيون علي الخفاجي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	التحاسب الضريبي لأنشطة التجارة الالكترونية ودوره في تحسين الإيرادات الضريبية (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	أن سيادة النظام الاقتصادي الجديد المرتبط بثورة المعلومات والاتصالات الحديثة فتح العديد من المشاريع التجارية المتطورة على مستوى العالم ومهد لكثير من القنوات التجارية المربحة ومنها النشاطات التجارية الالكترونية وتزايد عدد مستعملي الانترنت مع الانفتاح الذي عكس الفائدة لعديد من الدول ومنها المتقدمة. بهذا فقد وجدت الكثير من الشركات التجارية التي تعمل في مجال قطاع الاتصالات وغيرها، الفرصة للترويج عن خدماتها ومنتجاتها التجارية عبر أنشطة التجارة الالكترونية التي توفر لها الفائدة ومنها الوقت والجهد والكلفة. من هنا أصبحت هذه التجارة الحديثة تشكل مصدر قلق وتحدياً جدياً للأنظمة			

	الضريبية في الكيفية التي تستطيع بها الإدارة الضريبية حصر الشركات ومراقبتها التي تتعامل بالتجارة الالكترونية ومن ثم محاسبتها ضريبياً للسيطرة على المد الهائل من المعلومات التي تترجم إلى تجارة الكترونية مربحة عبر شبكات الانترنت فيما يتعلق بالشركات التي تتعامل وتروج للمنتجات الخدمية والسلعية عبر هذه التجارة الحديثة. **ويهدف هذا البحث الى التعرف على التحديات والمشاكل التي تواجه الإدارة الضريبية الناجمة عن أنشطة التجارة الالكترونية في العراق والعمل على معالجتها، التعرف على الأساليب التي تستعمل عند الحصر ومن ثم التحاسب الضريبي عن عمليات الشركات المتعاملة بأنشطة التجارة الالكترونية في ظل انعدام التشريعات الضريبية الدولية والمحلية للتحاسب عن أنشطة التجارة الالكترونية، وتسليط الضوء على الآليات المستعملة من لدن الهيئة العامة للضرائب لحصر الشركات التي تعمل على وفق الازدواج التجاري التقليدي والالكتروني وكيفية ربط هذه الشركات بأساليب حديثة معها.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**طارق سلمان حنتوش**			
أسم المشرف	**أ. م. د. نضال رؤوف أحمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور ديوان الرقابة المالية الإتحادي في تقويم أداء الإدارة الضريبية لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**أن لنجاح أي مؤسسة لابد من وجود نظام رقابة داخلية كفوء وفعال يوفر الضمان لِحسن إستخدام الموارد المتاحة وموجوداتها من الهدر والضياع وسوء الإستخدام والإستغلال، فضلاً عن توافر البيانات الدقيقة والموثوقة بها عن طريقها يمكن إتخاذ القرارات المناسبة لرفع كفاءتها التشغيلية، إذ تكمن المشكلة في ضعف نظام الرقابة الداخلية في الأدارة الضريبية من حيث توفر البيانات الدقيقة وأستخدام نظم المعلومات الكتروني الذي يساهم بتحسين كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. ولضمان نظام**			

	رقابة داخلية كفوء لابد من تقويمه من جهات خارجية مستقلة تراقب إداءة عن طريق مؤشرات مستخدمة من قبلهِ. وإن هدف البحث ينطلق دور تقويم الأداء الضريبي لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية وللإداره الضريبية بشكل عام. ومعرفة بأمكانية تطبيق نظام الكتروني في عملية الرقابة الخارجية على الأجراءات الضريبية، مع قياس أداء الإدارة الضريبية وفق المؤشرات مستخدمة من ديوان الرقابة المالية الإتحادي. وأستند البحث على فرضيتين، الأولى: مؤشرات الأداء المستخدمة من ديوان الرقابة المالية الإتحادي لتقويم نظام الرقابة الداخلية تساعد في رفع أداء الإدارة الضريبية وترفع من مستواه بشكل دقيق مايواكب التطورات في العملية الإدارية . والثانية: إن كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومدى تطوره وفاعليته في رقابة أداء المؤسسة الضريبية من جميع النواحي الإدارية والمالية يقلل من وجود الأخطاء والإنحرافات التي قد تحصل في عمل تلك المؤسسة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	عبد الصمد ناطق جمعة			
أسم المشرف	أ.م.د.سالم عواد هادي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	إعتماد معايير الجودة الشاملة للفحص الضريبي وإنعكاساته على الوعاء الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	ينطلق البحث من مشكلة عدم وجود معايير للجودة الشاملة لعملية الفحص الضريبي مما يقلل من كفاءة نتائج تلك العملية و ينعكس سلبا على عدالة الوصول إلى الوعاء الضريبي من ثم يؤدي إلى شحه الإيرادات الضريبية التي تمول الموازنة الاتحادية. ويسعى البحث إلى دراسة الإطار النظري للفحص الضريبي المنسق بغية الوصول إلى الفهم الشامل للفحص الضريبي وأهم مزاياه ومعوقاته وأهدافه وإجراءاته, وإن وضع المعايير للجودة الشاملة يسهل ويوضح الوصول إلى الوعاء الضريبي العادل قدر الإمكان, ولتطبيق المعايير المقترحة للجودة الشاملة في عملية الفحص الضريبي مع إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة بصورة شاملة في معالجة سلبيات النظام			

	الضريبي, و استخدام معايير الجودة الشاملة في تحسين كفاءة الفحص الضريبي، وفي ضوء ذلك تم صياغة ست فرضيات للبحث نذكر منها مايأتي: الفرضية الأولى: إن تطبيق معايير الجودة الشاملة يسهم في تحسين كفاءة الفحص الضريبي. الفرضية الثانية: إن تحسين كفاءة الفحص الضريبي تسهم في زيادة الوعي الضريبي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	عقيل شمخي جبر			
أسم المشرف	أ.م.د. بشـــــير علـــــوان حمـــــــد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لدخل مذاخر الأدوية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يكتسب البحث أهميته من خلال تركيزه على تقييم التحاسب الضريبي لمذاخر الادوية والمقارنة بين الطرق المتبعة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وتسليط الضوء على كل من الضوابط السنوية ونتائج الدفاتر التجارية والاثار المترتبة وكذلك بيان مقترح لألية التحاسب الضريبي لمذاخر الادوية الذي يساعد في معرفة الدخل الخاضع للضريبة الحقيقي باعتماد نتائج الدفاتر التجارية من قبل السلطة الضريبية والابتعاد عن الأساليب البدائية المتبعة حالياً والمتمثلة بالضوابط السنوية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة لهم. وينطلق البحث من مشكلة ان السلطة الضريبية تعتمد في تحديد دخل مذاخر الادوية على الضوابط السنوية التي تضعها بالرغم من شمولهم بنظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ المعدل وعدم الاخذ بنتائج الدفاتر التجارية المقدمة من قبلهم مباشرة . ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على بيان طبيعة عمل مذاخر الادوية والطرق المعتمدة من لدن الهيئة العامة للضرائب في تحديد دخلهم الخاضع للضريبة وبيان اثارها , وتوضيح الية طبيعة استهلاك الادوية كمقترح وضعه البحث وبيان مدى مساهمته في تحديد الدخل الخاضع للضريبة و			

	تحقيق العدالة الضريبية في عملية التحاسب الضريبي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**علي محمد حسن الكشوان**			
أسم المشرف	**أ.د. محمد علي ابراهيم العامري**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور ضريبة الدخل والتضخم في تقييم الاسهم العادية** **دراسة تحليلية في عدد من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة (في سوق العراق للأوراق المالية)**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تبحث هذه الدراسة في دور ضريبة الدخل والتضخم في تقييم الاسهم العادية للشركات الصناعية المساهَمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) . للوقوف على مدى التفاوت بين القيمة الاسمية للسهم (Nominal Value) قبل وبعد الضريبة وكذلك بين القيمة الحقيقية (Real Value) للسهم بعد خصم التضخم قبل وبعد الضريبة في حالة النمو الصفري.** **اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية للشركات عينة البحث الصادرة من سوق العراق للاوراق المالية وكذلك هيئة الاوراق المالية العراقية. الى جانب التقارير السنوية الصادرة من وزارة التخطيط وكذلك التقارير السنوية والنشرات الاحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي . إذ اشتملت عينة الدراسة على خمس شركات صناعية توافرت فيها البيانات اللازمة للدراسة.** **اظهرت نتائج الدراسة ان التضخم له دور اكبر في تقييم الاسهم من الضريبة. وتم رفض الفرضية التي تنص على ان يكون دور الضريبة اكبر في اختلاف تقييم الاسهم الاسمية عن الحقيقية منه للتضخم.**			

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	محمد عامر كمال			
أسم المشرف	أ.د.عبد الامير عبد الحسين			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تقييم الفحص الضريبي باستخدام بعض الاساليب الاحصائية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	أن الفحص الضريبي هو نوع خاص من أنواع تدقيق الحسابات يهدف الى التحقق من حسابات المكلف لغرض ربط مبلغ الضريبة على الأرباح الحقيقية، اذ ليس من الممكن استقطاع مبلغ الضريبة من المكلفين من دون التحقق من قوائمهم المالية التي تمثل نتيجة نشاطهم. لذلك تناول البحث استخدام بعض الأساليب الإحصائية في الفحص الضريبي على عينة من الشركات المتمثلة بأربع شركات (صناعية، تجارية، خدمات المكائن الثقيلة، مقاولات) حيث تم فحص الشركات (خدمات المكائن والمقاولات) بأسلوب العينة الإحصائية المتمثلة بعينة الصفات وعينة الاستكشاف وفحص الشركات (الصناعية والتجارية) بأسلوب رسم السلاسل الزمنية والارتباط والانحدار.			

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	مصطفى ابراهيم سريح			
أسم المشرف	م.د.عبيد خيون علي حسين الخفاجي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	دور وظيفة التدقيق والفحص الضريبي في تحسين جودة الإقرارات الضريبية للمكلفين المشمولين بنظام مسك الدفاتر التجارية (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب)	
السنة	٢٠١٦	
اللغة	العربية	
الخلاصة	يهدف البحث لاستكشاف العلاقة بين التدقيق الضريبي ودوره في تحسين جودة الاقرارات الضريبية, إذ يعد التدقيق الضريبي من أهم وسائل الادارة الضريبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة بصورة عادلة ومنصفة, وجودة الإقرار تبنى على مدى صحة المعلومات ودقتها التي يقدمها المكلفون بالضريبة, والتدقيق الضريبي يعمل على وفق ستراتيجية زيادة الالتزام الضريبي وكشف حالات عدم الالتزام الضريبي وردعها. وقد شمل البحث أيضاً استعراض بعض الحالات العملية, إذ تم عرض ستة حالات دراسية مختلفة (تجارية, صناعية, ومقاولات) أخذت من قسم التدقيق الضريبي في الادارة الضريبية تبين عن طريقها دور التدقيق الضريبي في تحسين جودة الاقرارات الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي, واكتشاف الأخطاء والثغرات, فضلاً عن تأثيره في زيادة الحصيلة الضريبية. وقد أسفر البحث عن عدد من الاستنتاجات, فمن أهمها تعد الإدارة الضريبية احد أهم مستعملي المعلومات المحاسبية للمكلفين, إذ تشكل التقارير والقوائم المالية العوامل الرئيسة التي تسهم في تطوير الإبلاغ المالي.ومن اهم التوصيات اعداد سجل خاص بالآنحرافات والمخالفات التي تم اكتشافها من لدن التدقيق الضريبي للأستفادة منهامستقبلاً.	

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	نهاد عبد العباس موحان			
أسم المشرف	الأستاذ الدكتور محمد علي إبراهيم العامري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	تحليل دور النظام الضريبي في أعداد موازنة اتحادية نموذجية في العراق بحث تطبيقي	
السنة	٢٠١٦	
اللغة	العربية	
الخلاصة	تناول البحث بالتحليل والتطبيق والمناقشة عن كيفية أعداد موازنة اتحادية نموذجية لسنة 2014 ، وكذلك تحليل النظام الضريبي في العراق . وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الموازنة، والمستخدم في مناقشات والتحليل المالي للموازنة والاصلاح الضريبي، والمعتمد في الدراسات المالية والمحاسبية، وذلك عبر تحليل البيانات المالية المرتبطة بمتغيري البحث . أظهرت نتائج البحث ان أسلوب الموازنة الاتحادية الحالي (موازنة البنود) في العراق فيه خلل في عملية تقدير النفقات وتنفيذها، كونها مجموعة جداول تضاف اليها أو تحذف منها نسبة معينة سنويا او تبقى على حالها، وأن اسلوب الموازنة النموذجية الذي يجب العمل به هو أسلوب موازنة الاداء والتي الهدف منها تحسين الانفاق وتحديد أولوياته من خلال ربط الانفاق مع النتائج. وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها : إن الموازنة الاداء أفضل أسلوب من أساليب الموازنة، التي يمكن أن تساعد وتساهم في تجسيد اعداد الموازنة الاتحادية النموذجية في العراق، وبالتالي فأن هذا الشكل أكثر من غيره يمكن أن يعزز من قوة ونجاح وسلامة النشاط المالي للنظام الإداري الذي يعتمدها كونها تركز على حجم ونوعية العمل المنجز والاهداف المراد تحقيقها وبالكيفية التي يمكن بموجبها تحديد هذه الأهداف. كما ان هناك ضعف أو انعدام لدور النظام الضريبي في الموازنة الاتحادية لعدم قدرته على توليد ايرادات كافية لرفد الخزينة العامة ، لذا فأن تطبيق موازنة الاداء يتطلب إجراء بعض التعديلات على القوانين والتعليمات المالية والمحاسبية، والضريبية لعدم انسجامها مع متطلبات اعداد موازنة الاداء، ولأجل انجاح تطبيق هذا النظام .	

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	هيفاء كاظم اسماعيل			
أسم المشرف	أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	(أثر التهريب الكمركي في الحصيلة الضريبية) "بحث تطبيقي في الهيأة العامة للكمارك"	
السنة	٢٠١٦	
اللغة	العربية	
الخلاصة	يعتبر التهريب الجمركي من المشاكل التي يواجهها النظام المالي للدولة ، لذلك يسعى البحث إلى دراسة المشكلة الناتجة عن التهريب المتمثلة في تقليص حجم الإيرادات الجمركية مقارنة بحجم التجارة الخارجية ، لأن ظاهرة التهريب الجمركي من المشاكل. والعقبات التي تمنع الدولة من أداء مهامها الهادفة إلى تحقيق الرفاهية وتقديم خدمات الرئيس للمواطنين خاصة في دول العالم بسبب التأثير الكبير للجمارك في إمداد الخزينة العامة للدولة بالأموال اللازمة. يسعى البحث إلى التعرف على أسباب انتشار ظاهرة التهريب الجمركي ، والتعرف على آثار التهريب الجمركي ونسبة تأثيره في إيرادات الخزانة العامة للدولة ، ودراسة الإجراءات الجمركية ، ووضع الحلول المناسبة للتعامل مع حالات التهريب الجمركي ، وإيجاد الحلول المناسبة لها. طرق الحد من التهريب.	